



## التشريعات لحماية الحقوق الاقلييات الموجز التنفيذي

ان البلدان ذات المكونات العرقية و الدينية المتنوعة غالبا ماتبني واحدة أو مجموعة من الاطر التأسيسية لحقوق المكونات على أساس احتياجات سكانها. لقد بنت بعض البلدان كاستراليا و نيوزلندا و اسبانيا الاطر القانونية التي تستوعب مكونات الطوائف و من ثم الحفاظ على هوية ثقافية قوية و تفصل المنظمات السياسية و الاجتماعية داخل أقليم معين.

سعت دول أخرى لحماية حقوق مكونات مجتمعاتها بشكل فعال من خلال دمج واستيعاب المكونات في وطن واحد. تميل هذه الدول الى التأكيد على عدم التمييز، و تدابير اخرى لمكافحة الاستبعاد أو التمييز السابق من قبل الدولة ومواطنيها ضد المكونات. تمثل كل من الهند والصين خير أمثلة على هذا الإطار.

ستشرح هذه المذكرة مختلف اطر حقوق المكونات التي يمكن تنفيذها على العراق، ويمكن تطبيقها من خلال المادتين 105 و 108 و 125 من الدستور العراقي. ستناقش هذه المذكرة العديد من الحلول التشريعية لدول ديمقراطية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك انشاء حقوق الافراد من مكونات المجتمع، و الحقوق التي يجب ان يعرب عنها من قبل مجموعات المكونات و المجالس الاستشارية للحكومة المحلية و الفيدرالية و هيئات حقوق الانسان الوطنية و حكومات المكونات المحلية.

### مجموعات التشريع لحماية الحقوق

تترك الاطراف الفاعلة الدولية والاقليمية و المحلية و على نحو متزايد ان توحيد الوسائل القانونية يكون مفيدا لاستيعاب اهداف جماعات المكونات المختلفة داخل الدولة نفسها. على سبيل المثال، تسمح الولايات المتحدة للقبائل الاميركية الاصلية لامتلاك مقاطعات منفصلة و الاحتفاظ بحكم ذاتي، كما و نفذت العديد من القوانين الدستورية و القوانين التي ساعدت على دمج الاميركيين من أصل أفريقي و غيرهم من الفئات الجديدة من المهاجرين. و بالمثل، صممت العديد من البلدان في منطقة اسيا و المحيط الهاديء مثل جمهورية كوريا و استراليا لجان وطنية لحقوق الانسان للاشراف على معاملة الحكومات للمكونات و خلق تشريع يعترف بحقوق الفرد و المكونات مثل الحق في حماية المساواة في ظل القانون او اعطاء الحق لمكونات المجتمع باستخدام لغاتهم الخاصة.

### الهيكل الاداري

يتم تصنيف حقوق المجموعة أو الطائفة على انها تلك الحقوق التي يتم تحديدها بالاجماع لمجموعة من الناس و للذين عادة مايكونون من نفس الاصول الدينية والعرقية و الثقافية و الجغرافية. بعض الامثلة على ذلك تشمل القدرة على التواصل مع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بلغة المكونات، والقدرة على حضور الشعائر الدينية، أو القدرة على التمتع بالأعياد والمهرجانات العرقية. ان البلدان التي تمنح حقوق هذه المجموعات عادة ما تحدد أي الناس الذين يمكن ان يشكلوا مجموعات و للذين يمكن تصنيفهم كمكونات ضمن سلطتهم القضائية؟

في عام 1993، اعتمدت **هنغاريا** قانونا بشأن حقوق المكونات القومية و الاثنية (قانون المكونات الاثنية) لتوفير الحماية القانونية لحقوق الفردية و الجماعية للمكونات. ينطبق قانون المكونات الاثنية على أي شخص يحمل الجنسية الهنغارية " و هم اولئك اللذين يعتبرون أنفسهم أعضاء في أي مكونات قومية أو اثنية، او ينتموا الى المجتمعات المحلية لهؤلاء الناس"، و يعطي هذا القانون الحق للمكونات في اعلان أو رفض عضويتهم في تلك الاقلية، و يعطي فرصة متساوية للمشاركة في الحياة السياسية و الثقافية و المجتمعات المدنية، و الحق في المشاركة في تقاليد المكونات فيما يتعلق بالحياة الاسرية و الحق في المشاركة في أعياد الاسرة و حضور الشعائر الدينية بلغته القومية، و تسمية ابنه اسما يختاره من لغته القومية و معرفة لغته و ثقافته و المحافظة على التواصل مع الامم و الذي انحدر منها أصل أقليته (المواد 1 و 3)

يسمح القانون الهنغاري أيضا للمكونات "للاهتمام ب و تطوير تقاليدنا التاريخية واللغوية ، للحفاظ على و اثراء ثقافتهم الفكرية والمتجسدة بالأشياء المادية" (المادة 15) "تأسيس منظمات المجتمع المدني، فضلا عن الحكومات المحلية و الوطنية المستقلة" (المادة 16) و بث برامج عن المكونات العرقية على الهواء عبر التلفزيون و الراديو (المادة 17(1)) و انشاء روضة أطفال و مدرسة ابتدائية و مدرسة متوسطة و دراسات عليا في اللغة الام أو بلغتين ( المادة 17 (3) (أ))

وقد اقرت الحكومة الكرواتية على قانون مماثل ، ووضع سلسلة أشمل لحقوق المكونات مثل الحق في "استخدام اللغة و الكتابة الخاصة بتلك المكونات في كل من الاستعمال الخاص و العام و الاستعمال الرسمي، و التعليم و الثقافة المدرسية من حيث استخدام لغة المكونات و خطهم في الكتابة و استخدام الرموز و الاشارات و الاستقلال الثقافي من خلال استخدام وسائل للحفاظ على و تطوير التعبير عن ثقافتهم و الحفاظ على التراث الثقافي للاقلية و الحق بالاعتراف بالدين و تأسيس الطوائف الدينية و الوصول الى وسائل الاعلام الجماهيري باللغة الخاصة بتلك المكونات و التنظيم المستقل و التمثيل على المستوى الوطني و المحلي و كذلك داخل الهيئات الادارية و القضائية و حمايتها من اي فعل يمكن أن يعرض أو يهدد وجود و ممارسات حقوق و حريات المكونات.

خصصت إسرائيل وإسبانيا أيضا الحقوق القانونية للمكونات بناء على العلاقات و الروابط المجتمعية. حيث وفرت الحكومة الاسرائيلية حقوق لغوية و تعليمية مماثلة للمكونات الفلسطينية. تعطي المادة 82 من قانون الانتداب البريطاني على فلسطين العديد من اللغات الرسمية لإسرائيل. وهكذا، وفقا لأحكام هذا القانون تمنح إسرائيل الحق للأقلية الفلسطينية باستلام أي نوع من الاتصالات الحكومية باللغة العربية. وعلاوة على ذلك ، في عام 2000 ، عدلت إسرائيل أهداف قانون التعليم لدولتها و الاعتراف باللغة الخاصة والثقافة والتاريخ والتراث والتقاليد للسكان العرب والمجموعات السكانية الأخرى في دولة إسرائيل و الاعتراف بالحقوق المتساوية لكافة مواطني إسرائيل.

يوفر القانون الاسرائيلي للمكونات الدينية ايام عطل للاستراحة من العمل في قانون ساعات العمل و الراحة لعام 1951. تعطي المادة رقم 7 من قانون الاستراحة الحق بالتمتع باستراحة اسبوعية لكل عامل، و لكل عامل غير يهودي لاتخاذ يوم راحة يتم اعتبارها يوم راحتهم الاسبوعي. في حين تذهب المادة 9(ج) الى حد ابعد من ذلك لمنع التمييز ضد العمال اللذين ليس لديهم استعداد للعمل خلال الايام التي يمنحها فيها دينهم. في حين تنص المادة 18 (أ) من مرسوم القانون و الادارة على

حقوق مشابهة تتعلق بالاعيد الدينية و العطل. و أخيرا، فان أحد أهم حقوق المجموعات التي أنشأتها الحكومة الاسرائيلية للمكونات هي الحق في الاعفاء من الخدمة العسكرية الالزامية.

## اللجان الاتحادية

تستخدم العديد من البلدان هيئات على المستوى الفيدرالي لمراقبة معاملة الحكومة لمكونات محددة أو لرصد مدى نجاح الحكومة في الدفاع عن حقوق الانسان بوجه عام. على سبيل المثال، أصدرت النمسا قانون المجموعة العرقية لعام 1976 لغرض انشاء مجموعة مجالس أو هيئات عرقية استشارية قائمة على مجموعة قضايا مختلفة. يحدد القانون -على نطاق واسع- مجموعة من المكونات مثل "مجموعات المواطنين النمساويين اللذين يعيشون في أجزاء من المقاطعات الاتحادية و يتكلمون لغة اخرى غير اللغة الالمانية كلغة أم و لديهم تقاليد خاصة بهم". مع هذا التعريف الموسع عن "من هم اللذين يمكن اعتبارهم مكونات للمجتمع"، وهم المجموعات التي تتداول مختلف اللغات و لديها مجموعة تقاليد يجب حمايتهم. ان مثل هذا التعريف يشمل الذين يشكلون "احدى المكونات" و سيكون من الضروري لأية حكومة ترغب بتمرير التشريعات التي تحمي جميع المكونات ضمن سلطتها القضائية.

يستمر العمل الذي تقوم به المجموعة العرقية من خلال تحديد الهيكل و الغرض من الدستور المجالس الاستشارية للجماعات العرقية. يمثل كل مجلس استشاري الثقافة العامة و المصالح الاجتماعية و الاقتصادية لمجموعة عرقية معينة، وينصح المشرعين في اصدار القوانين و اللوائح فيما يتعلق بتلك المجموعات العرقية. تقوم المجالس الاستشارية بتقديم المقترحات و الميزانيات للحكومة الفيدرالية للمشاريع التي تحافظ على الحقوق الثقافية للجماعات العرقية و ذلك بهدف تحسين مستوى معيشة أفراد تلك المجموعة. ونظرا للمنصب المهم لأعضاء هذه المجالس ، أنشأت الحكومة النمساوية أيضا معايير عالية لترشيح أعضاء فيها. يجب انتخاب أعضاء هذه المجالس الاستشارية بسبب انتمائهم إلى مجموعة من مجموعات المكونات أو عضويتهم في مجموعة من مجموعات المكونات. ويجب أن يكون هذا العضو قد تم ترشيحه من قبل جمعية دعم أهداف تلك المجموعة العرقية أو تم ترشيحهم من قبل كنيسة أو طائفة دينية مرتبطة مع جماعة عرقية.

بالمقابل، تبنت لجان حقوق الإنسان في كل من المملكة المتحدة و الهند دعم حقوق الإنسان لجميع المواطنين الخاضعين لسلطتها القضائية بما في ذلك المكونات. في عام 2006 ، أنشأت المملكة المتحدة لجنة المساواة و حقوق الإنسان لرصد ودعم حقوق كافة الجماعات التي تم تمييزها. ان الغرض من اللجنة هو تعزيز الوعي و التفاهم واحترام حقوق الإنسان من خلال رصد التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان أو التشريعات التي قد تنطوي على تمييز ضد المكونات و رصد تأثير التشريع على البلد ككل لتحديد ما إذا كان هذا التأثير فعالا أم لا و في بعض الاحيان اصدار مدونات سلوك لتسهيل الامتثال للتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان.

ان الهند هي واحدة من عدة دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي قامت بانشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان للالتزام بمعايير الأمم المتحدة الحالية. وهناك بلدان أخرى مثل أستراليا و ماليزيا و منغوليا و نيوزيلندا و الفلبين و جمهورية كوريا قامت بإنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان مع بعثات مماثلة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند. ومع ذلك ، فقد تجاوزت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند إلى حد كبير بقية اللجان الأخرى من حيث فعالية مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان و تعزيز الكرامة بين جميع المجموعات العرقية و الدينية و اللغوية.

ان مهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند تشمل التحقيق في الالتماسات التي يقدمها الضحايا فيما يتعلق بأي انتهاك لحقوق الإنسان و مراجعة ضمانات الدستور المتعلقة بحماية حقوق الإنسان و تحليلها و تقديم توصيات بشأن المعاهدات و الوثائق الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي قد تكون ذات فائدة للحكومة الوطنية و تشجيع الجهود التي تبذلها بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

## أطار الحكم الذاتي

صدر القانون الدستوري الكرواتي بشأن حقوق المكونات القومية في عام 2002. وضع القانون عدة احكام و التي تنص على عدم التمييز على اساس وضع المكونات و الحماية من الأنشطة التي تهدد وجود أي مكونة من المكونات أو مجتمع المكونات و حق المكونات لحماية هويتهم و ثقافتهم و دينهم و الحق في الاستخدام العام و الخاص للغة و الخط (الكتابة) و الحق في التعليم و المشاركة على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك ، ينشأ القانون الدستوري الكرواتي مجالس وطنية للمكونات و ممثلين يعملون كمستشارين للحكومات المحلية و الإقليمية للتشاور عندما يتم اصدار الاجراءات التشريعية التي قد تآثر على حقوق المكونات. ووفقا لهذا القانون، يتم الزام الحكومات المحلية و الإقليمية بالتشاور مع هذه المجالس. و تلتزم الدولة بتمويل هذه المجالس للتأكد من انها تعمل بالفعل.

لدى دولة سلوفينا تشريع مماثل يسمح باقامة حكم ذاتي بين مجموعات المكونات المعترف بها. بموجب المادة 64 (2) من الدستور السلوفيني وقانون الحكومة المحلية؛ تمتلك المكونات القومية الحق باقامة حكم ذاتي للطوائف العرقية من خلال الانتخاب المباشر في المناطق التي يعيشون فيها. تكون هذه المجتمعات الإثنية بمثابة هيئات استشارية للمجتمعات المحلية و هيئات الدولة و لها الحق في تقديم المقترحات و المبادرات و الآراء عن حالة الطوائف العرقية في أجهزة الدولة و المجلس الوطني و تكون بمثابة الهيئة التمثيلية للمصالح الاجتماعية و الاقتصادية و المهنية و المحلية.

سمحت **هنغاريا** مؤخرا لمكونات المجتمع بالبدء بتشكيل حكومات بلدية مباشرة بحيث تتكون هذه الحكومة من أكثر من نصف ممثلي الهيئة المنتخبة من مجموعة عرقية واحدة، أو تشكيل حكومات بلدية غير مباشرة من المكونات بحيث تتكون هذه الحكومات من 30% من المرشحين المنتخبين من واحدة فقط من المكونات العرقية. تحتفظ كل حكومة من حكومات الحكم الذاتي بنفس القدر من السلطة والواجبات والتي تتضمن طلب معلومات أو تقديم المقترحات أو الشروع باتخاذ التدابير و الاعتراض على القرارات الحكومية التي تنتهك حقوق الأقليات واتخاذ القرارات التي تخص التعليم الأساسي على المستوى المحلي ووسائل الاعلام المحلية المطبوعة ووسائل الإعلام الإلكترونية ، وتعزيز التقاليد وتعليم الكبار والحركة الاجتماعية والثقافية.

## وضع آليات لدولة متعددة الثقافات - خيارات العراق-

### الخيارات:

و بالمثل، قد يرغب العراقيين في دمج واحدة أو مجموعة من الخيارات في تشريعات المستقبل لانشاء اطار حقوق شامل للمكونات:

1. اعتماد وتنفيذ الإطار القانوني بما يتفق مع المادتين 105 و 108 و 125 من الدستور العراقي و الذي ينص على ما يلي:  
أ- تأسيس حقوق أعضاء المكونات العرقية و / أو الدينية.

ب- منح سلطة ومسؤوليات محددة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان .

ج- منح الأقليات حكم ذاتي على مستوى القرية أو المستوى المحلي أو على مستوى المناطق.

2. سن تشريعات حقوق مكونات المجتمع، مع التركيز القوي على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

3. تنفيذ التشريعات لمنح أفراد مكونات المجتمع الحق في :

أ- احترام تقاليد مكونات المجتمع التي تخص الحياة الأسرية

ب- تعلم و تداول لغة الاقلية من قبل أفرادها.

ج- المشاركة في الأنشطة التربوية والثقافية بلغة كل تكوين من مكونات المجتمع.

د- حضور الشعائر الدينية و اداءها بلغة المكونات.

هـ- إنشاء المنظمات المدنية والجمعيات والأحزاب السياسية التي تعكس الهوية الدينية للمكونات.

4. تنفيذ التشريعات و التي من خلالها يتم منح المكونات الحق في :

أ- تطوير التقاليد التاريخية للمكونات و تطوير لغتهم و ثقافتهم.

ب- تشكيل حكومات محلية ذات حكم ذاتي.

ج- التمثيل على الصعيد الوطني والإقليمي و على صعيد المحافظة ، والمنطقة وكذلك في الهيئات الإدارية والقضائية

د- الوصول إلى وسائل الاتصال الجماهيري بما في ذلك البث العام في التلفزيون والراديو باللغة التابعة للمكونات.

هـ- إنشاء رياض الأطفال و مدارس ابتدائية و ثانوية، والتعليم العالي بلغتهم العرقية أو انشاء المدارس التي تتداول عدة لغات.

و- عقد الفعاليات الثقافية والدينية الخاصة بالمكونات.

ز- استخدام الرموز و الاشارات الثقافية

ح- استخدام اللغة و الكتابة العائدة للمكونات في الاستخدامات الخاصة و العامة والرسومية.

5. وضع تشريعات من شأنها أن تسمح للجنة الوطنية العراقية لحقوق الإنسان بالتحقيق في التقارير المقدمة عن التمييز ضد المكونات و ابلاغ البرلمان عن هذه التحقيقات من خلال القضايا المعروضة على المحاكم العراقية.

6. اعتماد و تطبيق التشريع الذي يمكن البرلمان العراقي لتمويل ميزانيات حكومات الحكم الذاتي.

### الاليات الاستشارية للمكونات

في بلدان مثل العراق تخشى فيه مجموعات المكونات من عدم تمثيل مصالحها تمثيلا كافيا، فان انشاء الية رسمية للتشاور هو خيار لزيادة مشاركة عامة الناس و الحكم الذاتي. تستطع الهيئات الاستشارية لممثلي المكونات من تمكين مجموعات المكونات للتعبير عن رأيهم في السياسات الحكومية

والمشاركة في عمليات صنع القرار وإدارة شؤونهم في مجالات التعليم والثقافة ، وغيرها من المجالات الحاسمة في الحياة اليومية.

تلخص هذه الورقة أنواع مختلفة من آليات التشاور، وتقدم أمثلة عن عدد من البلدان. على الرغم من بذل جهد للإشارة للحالات التي لها صلة

بالسياق العراقي فان ليس كل نوع من الآلية الاستشارية يكون ملائما للعراق . وسيكون الأمر متروكا لمجموعات المكونات العراقية لتحديد ماهو

نوع النموذج - إن وجد- والذي يفي باحتياجاتهم.

### الصلاحيات والوظائف

يمكن للهيئات الاستشارية اتخاذ مجموعة واسعة من الصلاحيات والوظائف. بحيث يمكن للهيئات (1) اتخاذ صفة استشارية للحكومة ومساعدة المكونات في التواصل من أجل مصالحها و التأثير في الرأي العام. (2) اتخاذ السلطات الإدارية والتنظيمية بالنيابة عن مجتمعاتهم ، وبالتالي توفير المجتمعات بدرجات أكبر من الحكم الذاتي أو (3) ضم هاتين الوظيفتين معا.

### الوظيفة الاستشارية

يمكن إنشاء مجالس استشارية للمكونات على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي للحكومة لتقديم المشورة على نطاق واسع من القضايا ذات الصلة بمجتمعاتهم. تمتلك الهيئات الاستشارية الحق في إعادة النظر والتعليق على مشروع القانون أو اللوائح الحكومية ووضع مقترحات للسياسات العامة. في بعض الحالات تكون لديهم القدرة على البدء بالتشريع أو عرقلة تشريع ما أو عرقلة السياسات التي تؤثر مباشرة في مجتمعاتهم. في المجر على سبيل المثال، يتم تمكين حكومات المكونات التي تمتلك حكم ذاتي على المستوى المحلي بالموافقة على أو إيقاف قرار صادر من المجلس البلدي يتعلق بالتعليم و الاعلام المحلي. على الصعيد الوطني، تمتلك حكومات المكونات ذو الحكم الذاتي الحق بالموافقة على جميع التشريعات المتعلقة بالتعليم و المواقع الثقافية التابعة لمجموعاتهم.

ان الطرق الأخرى التي تستطيع المجالس الاستشارية من خلالها المشاركة في البرامج الحكومية تشمل المشاركة في الدراسات الاستقصائية لاحتياجات المكونات وبتتقيد المسؤولين الحكوميين و عامة الشعب حول قضايا المكونات والمراقبة والإشراف على تنفيذ البرامج المتعلقة بشؤون المكونات. يمكن أيضا أن تعمل الهيئات الاستشارية على تعبئة مجتمعاتها و تنسيق مصالح مجموعاتهم و تكون بمثابة مركز تنسيق لبرامج بناء قدرات المكونات. تتضمن النشاطات الدولية التشاور مع الجهات المانحة الدولية على برامج حقوق المكونات والمساعدة في تطوير المعايير الدولية بشأن حقوق المكونات و ضمان تنفيذ وتطبيق تدابير حقوق الإنسان التي اعتمدها الدولة و تقديم التقارير الى المنظمات الدولية الانسانية و حقوق الاقليات.

### الحكم الذاتي

في بعض الحالات، تتطلب المشاركة الفعالة للمكونات أيضا قدرا من الحكم الذاتي. يجوز منح مجالس المكونات سلطة إدارية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي كجزء من سياسة الاستقلال الإقليمي أو الثقافي.

إذا كانت طوائف المكونات منتشرة في جميع أنحاء البلد، فإن ذلك يولد حاجة ملحة لتنظيم هيئة استشارية على المستوى الوطني لإنشاء استقلال ثقافي. يسمح هذا التنظيم لهيئات المكونات الحاكمة لتنظيم القضايا التي تعتبر ذات صلة بمكوناتهم بغض النظر عن مكان وجودها مثل التعليم و الثقافة و اللغة و الدين. إذا ركزت المكونات على مجال معين حينها يكون من الممكن إقامة حكم ذاتي إقليمي مع تشكيل حكومات محلية ذات حكم ذاتي لإدارة مجموعة واسعة من القوى المحلية مثل الشرطة و الرعاية الصحية و الخدمات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة للعوامل السياسية و الجغرافية و التي قد تقرر عما إذا كان الاستقلال الإقليمي أو الثقافي هو خيار واقعي.

لقد شكل السكان الساميين الأصليين في فنلندا و السويد و النرويج برلماناتهم الخاصة بهم كالية للاستقلال الثقافي. على سبيل المثال، بالإضافة الى الدور التمثيلي في السياسة النرويجية، يعمل البرلمان السامي في النرويج حسب صلاحياته الادارية و يتلقى الاموال من الدولة لإدارة البرامج في مجال التعليم و اللغة و الثقافة. و تشمل مسؤوليات البرلمان السامي المهام الآتية :

- ادارة التمويل و تقديم المنح للمنظمات السامية.
- تخصيص الاموال للبلديات من أجل تنمية اللغة السامية.
- حماية مواقع التراث الثقافي
- تطوير المواد الدراسية لاستخدامها في المدارس السامية.

### الهيكل التنظيمي

من الممكن تنظيم الهيئات الاستشارية بعدة طرق مختلفة. حيث انها غالبا ما تتخذ طابع مجلس ممثلي مجموعة المكونات الذي يقدم المشورة للحكومة و البرلمان او المؤسسات الأخرى بشأن القضايا التي تخص مجموعات المكونات. ربما تضم هذه المجالس أعضاء من مجموعات المكونات المختلفة. ان مجلس المكونات الوطني في رومانيا على سبيل المثال هو تحالف يضم المنظمات الغير حكومية التي تمثل تسعة عشر مجموعة من المكونات الوطنية. ربما تمثل الهيئات الاستشارية مجموعة واحدة من المكونات كما هو الحال في المانيا حيث تشكل كل واحدة من المكونات الوطنية مجلسها الاستشاري الخاص بها. مثال اخر هي البرلمانات السامية في كل من النرويج و السويد و فنلندا و التي يتم انتخابها من قبل ناخبين ساميين مسجلين.

ربما يتم الحاق الهيئات الاستشارية بمكتب حكومي من أجل ضمان أعلى درجات الوصول لمجموعات المكونات. على سبيل المثال، يمكن الحاق الهيئة الاستشارية بهيئة شؤون المكونات أو بوزارة شؤون المكونات أو بقسم مخصص لقضايا المكونات. في فنلندا، يكون المسؤول الحكومي الذي يسمع و يحقق بالشكاوى التي تقدمها المكونات مسؤولا عن وضع المكونات العرقية و يتم ارشاده من قبل هيئة النواب المؤلفة من مختلف الوزارات و منظمات المكونات.

ربما يتم تشكيل هيئات استشارية للمكونات للتركيز على قضية معينة مثل الصحة أو التعليم و غالبا ما يكون لدى هذه الهيئات صفة استشارية للوزارة الحكومية ذات الصلة. في هنغاريا، يتم ارشاد وزارة التربية بواسطة لجنة ممثلين تتألف من مجموعات المكونات الوطنية الثلاثة عشر. يجب ان تحصل وزارة التربية على موافقة اللجنة في اعداد المناهج التعليمية الوطنية عندما تتعلق بتعليم المكونات. و لدى اللجنة الحق في الموافقة على الكتب المدرسية لاستخدامها في مدارس المكونات.

هناك الية اخرى مشتركة للتشاور هي مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات التي تضم ممثلين من الوزارات ذات الصلة وكذلك من مجموعات المكونات. في مثل هذه الحالة، يلتقي ممثلين من عدة وزارات و يشتركون مع ممثلي المكونات لمناقشة القضايا التي لها صلة بمصالح المكونات.

هذا هو الحال مع المجلس الوطني للتعاون بشأن القضايا العرقية و الديموغرافية في بلغاريا. هذه المنظمة هي بمثابة هيئة تنسيقية لسياسة الحكومة تجاه المكونات، و تضم ممثلين من اربعة عشر وزارة و منظمات المكونات و المجتمع المدني و التي يجب ان تقدم طلبا للحصول على العضوية. ان الانظمة المستقلة ثقافيا و التي من خلالها تمتلك حكومة المكونات ذات الحكم الذاتي سلطة لادارة بعض البرامج الحكومية و التي يمكن الحاقها بوزارة حكومية. على سبيل المثال، يشرف على البرلمان السامي السويدي كل من وزارة الزراعة و الغذاء و شؤون المستهلكين. و قد تم انشاء البرلمان كهيئة ادارية تتضمن موظفي الحكومة السويدية و الهيئة المنتخبة بالاقتراع العام مع واحد و ثلاثون ممثلا ساميا يجتمعون ثلاث مرات كل سنة في الجلسات الافتتاحية. يتلقى البرلمان السامي تمويلا من الدولة كل عام لتنفيذ البرامج و اتباع المبادئ التوجيهية الواردة في وثيقة الاعتمادات السنوية الحكومية.

يعتبر هذا أفضل الممارسات لنظام متكامل من الاليات الاستشارية. يمكن أن يشمل هذا النظام المجالس الاستشارية للمكونات على المستوى الوطني و مجالس المحافظات و / أو المستوى المحلي و مكاتب الاتصال الحكومي في الوزارات الرئيسية ، والهيئات الاستشارية التي تركز على قضايا محددة. تستخدم الدول و بشكل متزايد مزيج من أنواع مختلفة من الاليات.

### كيف يتم تشكيل هيئات استشارية

هناك مستويات مختلفة من المؤسسات القانونية لاليات التشاور. ربما ينص دستور الدولة على وجود هيئة استشارية للمكونات، و هو الاسلوب الذي يضيف أكبر قدر من الاستمرار. يمكن استخدام التشريع أو المرسوم الحكومي لانشاء هيئة استشارية. و عندما لا يكون من الممكن الحصول على تفويض قانوني، تستطع الهيئات التشريعية العمل على أساس غير رسمي و التأثير على سياسة الحكومة من خلال أنشطة الدفاع أكثر مما يكون ذلك من خلال أي سلطات الرسمية.

هناك طرق متعددة لاختيار ممثلين عن هيئة استشارية للمكونات. حيث من الافضل لمجموعات المكونات ان يختاروا ممثلهم بأنفسهم، بدلا من ان تقوم الحكومة بعملية الاختيار. ففي الحالات التي تكون فيها الهيئة الاستشارية ملحقة بمكتب تابع للحكومة أو البرلمان، حينها ستقوم جماعات المكونات بتسمية المرشحين و الذين يتم تعيينهم من قبل الحكومة بعد ذلك. في حالة تواجد منظمة مظلة لجماعة المكونات، حينها ستختار هذه المنظمة ممثلها في الحالة الاعتيادية. و في حالة عدم تواجد مثل هذه المنظمة أو في حالة تواجد القليل من المنظمات المتنافسة، حينها قد تضطر مجموعات المكونات لتشكيل منظمة مظلة أو ايجاد طرق اخرى للقيام باستفتاء عن من الذي يجب تمثيلهم في الهيئة الاستشارية.

في حالة وجود هيئة استشارية تعمل بمثابة حكومة مستقلة، ربما يتم عقد انتخابات لاختيار الممثلين. تختلف اجراءات تسمية و ترشيح الممثلين باختلاف البلدان. في فنلندا على سبيل المثال، يتم تسمية المرشحين للبرلمان السامي من قبل أي ثلاث أشخاص و يصوت جميع الساميون في فنلندا في دائرة انتخابية واحدة. أما في النرويج، تقوم الاحزاب الوطنية و المنظمات الغير حكومية السامية المنتخبة من ثلاثة عشر منطقة انتخابية. في فنلندا و النرويج، يسمح فقط للمسجلين من الناخبين الساميين بالاشتراك بالانتخابات. يتم تعريف الاحتياجات اللازمة لإثبات التراث السامي بموجب القانون ، و تشمل تحدث اللغة السامية أو يتم تضمينها في التعداد السامي أو عملية التسجيل الذي تقوم به حكومة أخرى. في حالة هنغاريا، فان مشروع القانون الاصلي الصادر عام 1993 و الذي شكل حكومات من المكونات ذات حكم ذاتي لم يتطلب مرشحين أو ناخبين ينتمون الى احدى المكونات. في بعض الحالات يقوم ناخبين ليسوا من المكونات بانتخاب مرشحين ليسوا من المكونات لتقلد مناصب في حكومات المكونات.

تم اصدار تعديلا على مشروع القانون الصادر عام 2005 تطلب من خلاله تسمية المرشحين من قبل المنظمات الغير حكومية التي تضم جماعة المكونات وأنه يتعين على الناخبين تسجيل اسماءهم بإعلان هويتهم العرقية في مكاتب الانتخابات المحلية قبل الانتخابات. مازال نظام التصويت يشكل معضلة و لكن العديد من المكونات و لا سيما الغجر اللذين واجهوا الاضطهاد الشديد في الماضي مازالوا مترددين في تسجيل أسماءهم لدى أي مكتب حكومي. بالإضافة إلى ذلك ، ليس هناك عقوبة لاي شخص من الاغلبية يعلن زورا على انه ينتمي لاحدى المكونات، من أجل التصويت في الانتخابات.

### الاستنتاج:

عند وضع آلية استشارية لزيادة المشاركة السياسية، يكون لدى جماعات المكونات العرقية و الدينية العديد من الخيارات لتحديد كيفية تنظيم هذه الهيئات و ما الوظائف التي سيقومون بها. تتراوح الصلاحيات بين تقديم المشورة للحكومة بشأن قضايا المكونات من أجل ادارة البرامج الحكومية من خلال نظام حكومة محلية أو وطنية ذات حكم ذاتي. قد تختار جماعات المكونات أو تقترح نوع واحد من الالية أو مزيج من أنواع مختلفة. ستعتمد الخيارات التي سيختاروها على تقييمهم للسياق المحلي، والاليات التي ستكون باعقادهم أكثر فعالية في ضمان مشاركتهم